ROYAUME DU MAROC
Ministère Chargé des Relations
avec le Parlement et la Société Civile

المملكة المغربية
الوزارة المكلفة بالعلاقات
مع البرلمان والمجتمع المدني

16 سبتمبر 2013

بيان حقيقة

نشرت جريدة "الأخبار" يوم الثلاثاء 10 شتنبر 2013 في صفحتها الأخيرة مقالا لصاحبه رشيد نيني تحت عنوان "الالتحاق بالزوجة البرلمانية" تضمن العديد من المغالطات المضللة للرأي العام والتي تَنْسِبُ للوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني مجموعة من الممارسات التي يجرمها القانون. وفي ما يلي بيان حقيقة هذه الادعاءات التضليلية:

1- إن الحديث المتكرر في المقال عن عمليات "التوظيف" بالوزارة عار عن الصحة لأن الوزارة لم تقم بتنظيم أي مباراة للتوظيف منذ أن تحملتْ مسؤولية تسيير شؤونها؛

2- إن الهيكلة الجديدة والمُوَسَّعة للوزارة استدعت اختيار مسؤولين جدد في مناصب المسؤولية وهو ما تم في إطار القوانين والمساطر الجاري بها العمل سواء تعلق الأمر بالكاتب العام أو المديرين أو رؤساء الأقسام والمصالح، حيث تم إسناد هذه المسؤوليات لأطر من الوزارة وأخرى قادمة من قطاعات حكومية أخرى في إطار مسطرة الإعلان عن الترشيح لمناصب المسؤولية المنصوص عليها قانونا.

3- إن الاختصاصات الجديدة للوزارة استدعت استيعاب أطر جديدة وهو ما تم في إطار تفعيل آلية "الالحاق" كآلية قانونية تتم بموافقة الوزير المسؤول عن القطاع الذي يلتحق منه الموظف، وتعتبر حالة السيد أحمد أكنتيف حالة من بين حالات متعددة؛

4- إن السيد أحمد أكنتيف لم يكن أبدا عضوا بالديوان ولا توجد مصلحة بالوزارة تسمى "مصلحة المجتمع المدني" يتولى رئاستها، كما أن المسؤولية التي يتحملها في الوزارة تمت في إطار احترام القانون، و يجب الاشارة في هذا الصدد إلى أن تمديد أجل وضع ملفات الترشيح، الذي هَمَّ عدة مناصب، تَمَّ من أجل إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من التباري عليها، علما أن ملف

الحي الإداري الجديد - أكدال - الرباط - الهاتف : 59 / 55 51 77 537 212 موقع الأنترنت : www.mcrp.gov.ma
Nouveau Quartier Administratif Agdal - Rabat - Tél : 212 537 77 51 55/59 - Fax : 212 537 77 77 19 - Site web : www.mcrp.gov.ma

السيد أحمد أكنتيف كان مقبولا قانونيا قبل تاريخ الاعلان عن تمديد الأجل.

5- إن العودة إلى موضوع لجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني وادعاء عضوية السيدة سمية بنخلدون بها لا أساس له من الصحة، وهو كذب صريح.

6- أما فيما يخص الاعتمادات المخصصة للحوار الوطني من طرف الحكومة فتجدر الإشارة إلى أنها محددة بمرسوم في مبلغ 7.721.000 درهم، كما يجب الإشارة إلى أن الحوار يعتبر عملا حكوميا أفقيا وإن كان تدبيره قطاعيا بالتالي فإن تدبيره المالي يخضع لنفس المنطق.

7- إن التساؤل عن "كيف تم صرف منحة البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية؟" فإن الاجراءات و المساطر الادارية المتبعة مع هذه الهيئات لم تكتمل بعد و بالتالي لم تتوصل الوزارة الى حدود الساعة بأي منحة و للإشارة فإن عملية صرف هذا النوع من المنح تشرف عليه عدة قطاعات وزارية كل حسب اختصاصاته.

8- إن التساؤل عن صرف تعويضات أعضاء اللجنة تأكيد آخر على الطابع المتحامل وغير المهني للمقال لأن أعضاء اللجنة عملهم بالدرجة الأولى تطوعي ولم يتلقوا درهما واحد لحد الآن. و الوزارة بصدد دراسة إمكانية تعويضهم، طبقا للقانون، عن الأتعاب وعن مصاريف التنقل التي يتحملونها من مالهم الخاص، خاصة بالنسبة للأعضاء المقيمين خارج الرباط.

بناء على ما سبق، نعتبر أن المقال يتضمن إساءة مباشرة للوزارة وتضليلا خطيرا للرأي العام وهو ما يستدعي قانونا نشر هذا البيان وفق الضوابط القانونية ذات الصلة مع احتفاظنا بالحق في اللجوء إلى القضاء عند الاقتضاء لرد الاعتبار والمساهمة في تخليق العمل الصحفي.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان
والمجتمع المدني

إمضاء : الحبيب شوباني

الحي الإداري الجديد - أكدال - الرباط - الهاتف : 59 / 55 51 77 537 212 موقع الأنترنت : www.mcrp.gov.ma
Nouveau Quartier Administratif Agdal - Rabat - Tél : 212 537 77 51 55/59 - Fax : 212 537 77 77 19 - Site web : www.mcrp.gov.ma